لان الوصفين المتضادين ههنا ليسا بداخلين في معهوي السماء والارض والاول والثاني متباينان
المحسوسات والمعقولات فان الاول سواد الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو
الذي يكون مسبوقا بواحد فقط كما بين المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما
ولم يجعلا متضادين كالسواد والابيض لانه لم يشترط في المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا
يخفى ان مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للاول اكثر من مخالفة الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوم الاول
فلا يكون وجوه تباينه اي تباين الاول اجلى التضاد وشبهه جامعا وسميا لان الوسم بازائها منزلة التضايف
او المتضادين او الشبيهين ايها الآخر ويحضره الآخر وذلك بحد الضد او رسم خطوري بالبال مع الضدين
المغايرات الغير المتضادة يعني ان ذلك مبني على حاكم الوسم والا فالعقل يتعقل كلا منهما اذا طلع الآخر
او خيالي وهو الذي سبقه يقتضي الخيال استحضارهما في المفكرة وذلك بان يكون بين صورتهما تقارن
في الخيال سابق على العطف لا سبب موجبة الى ذلك واسبابه اي واسباب التقارن في الخيال
ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فلم تصور الا انفكاكي بينهما في خيال
وهي في آخر مما لا يجتمع اصلا وهم صور الغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع فقط ولصاحب علم
المعاني فضل احتياج الى معرفة جامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الجامع
الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال
وتباين الاسباب مما يفوته الحصر فظهر ان ليس المراد بالجامع المعقلي ما يدرك بالعقل وبالوهمي
ما يدرك بالوهم وبالخيالي ما يدرك بالخيال لان التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم كذا
التقارن في الخيال ليس من الصور التي يجتمع في الخيال بل جمع ذلك معان معقولة وفوقي مفوقا على

من الشمس فاعتبر ضوءا ان السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوسميات واجابوا
بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر وهذا امر جزئي لا يدرك الا بالوسم وفيه نظر لا ممنوع وان
اراد ان تضاد هذا السواد لهذا البياض امر جزئي فمتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه امر كلي
جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبههما فانها ان اضيفت الى الكليات كانت كليات
وان اضيفت الى الحزئيات كانت جزئيات ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال
وظاهره ليس بصورة وتسمية الخيال بهو من المعاني فان قلت كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة
العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار معروض من معروضاتهما وهو نفسه معترف بفساده
حيث منع صحة محرض ضيق خانق ضيق وبحال الشعر وسراة الادنب بحدته قلت كلامه هنا
ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين واما ان اي قدر من الجامع يجب لصحة العطف اي موضع آخر وقد
صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند اليهما حيثما والمحصل اعتقاد كلامه في بيان المحاج
سهو منه وادراج اصلاحه غفيه الى ما ترى فذكر مكان الجملتين السببين ومكان فلما تقارن وقصد
اتحاد في التصور فوضع الخلل في قوله الوسمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبه تضاد
والخيالي ان يكون تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين
تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن والخيال انما هو بين نفس التصور فلا بد من تاء ويل كلام
المص وحمله على ما ذكره السكاكي بان يراد بالشبيهين الجملتان وبالتصور المفروض من معروضات الجملة
مع ان ظاهر عبارته يابى ذلك بجامع زيادة تحقيق وتحقيق اورد ناء الشرح واذ ليس المبحث
الذي ناوجبنا احضاره حول تحقيقها ومن محسنات الوصل بعد وجود المقتضي تناسب الجملتين